أُسس الترجيح في الخلاف النحويّ عند ابن معصوم المدنيّ في كتابه "الحدائق النّدية في شرح الفوائد الصمديّة"

أ.د. عادل عباس النصراوي

الباحث عبد الهادي فليح الكعبي

المقدمة:

لم يتبع ابن معصوم منهجاً مشتتاً في اختياره وترجيحه لآراء النحويّين بل اعتمد على جملة من المبادئ والأصول والقواعد التي تقوي وتثبّت ما اتبعه وما ذهب إليه من سبقه في الترجيح؛ إذ اعتمد على التعليل النحوي وأقسامه الذي ساق وأثبت به جملةَ قواعدٍ وانتهج مجموعة علّلٍ كعِلة خوف اللبس والمشابهة وكثرة الاستعمال وغيرهما، ولأنّ الحدائق الندية كتابٌ جعل الخلاف النحويّ لُبنته الأساس الذي بنى عليه مادته النحوية، والخلافُ هو من أسباب رُقي العقل البشري وسمته التي ميّزته عن باقي المخلوقات فقد نهج ابن معصوم منهجاً قويماً جاعلاً من مبادئ الخلاف وأُسسه من سماعٍ وقياسٍ واستصحابٍ القواعد التي استند عليها، وسنبيّن إن شاء الله كُلَّ أصلٍ وكيف تعامل ابن معصوم مع تلك الأصول لإثبات الآراء التي اتبعها أو التي جادتْ وحسُنتْ عنده.

المبحث الأوّل: التعليل النحويّ:

-مفهومه:

التعليل في مفهومه اللغويّ: من الفعل (علّل)، و(أعلَّهُ) إذا سقاه السقية الثانيّة، والتعليل هو سقيٌ مُتجدد والاستمرار في جني الثمار[1].

أمّا في مفهومه الاصطلاحي: فهو ((تَقْرِير ثُبُوت الْمُؤثر لإِثْبَات الْأَثر))[2]، وهو إبانة السبب لمسببٍ معينٍ، وتفسيرٌ يُفسرُ أحكام النحو منفردةً ثم تجمع تلك التفسيرات حتى تصيرُ أحكاماً عامةً يُقاسُ بها، فمثلاً حكمُ

نصب اسم "إنّ" وأخواتها قد قيس على نصب المفعول به، ورفع الفاعل على رفع المبتدأ، وجرّ المضاف إليه على جرّ المجرور بحرف الجرِ، ثمّ تجمع تلك الأحكام وهي الرفع والنصب والجرّ فيجمعها حكمٌ واحدٌ وهو العمل[٣]، وكشف عن عللٍ من الألفاظ المستعملة[٤]، فهو اقترانيّ له ركنان هما العلَّة والمعلول، فالْعِلَّةُ هي المُفسرة للمعلول نحوياً، والمعلولُ هو الذي وقع عليه التفسير والكشف، والعِلَّة دال والمعلول مدلولٌ عليه، فجرُّ المضاف إليه حكمٌ وعلَّةٌ والمضاف إليه معلولٌ وقع عليه حكم الجرِ[٥]، فالكلام العربيّ الفصيح هو عادة العرب الفصحاء وجاء التعليل النحويّ وقد حوّل تلك العادة إلى علَّةٍ والكلامُ معلولها، ويبدو أنّ التعليل النحويّ مختصٌ بالصواب النحويّ فجملةُ (زيدٌ الشجاعُ ينامُ أحمرَ الأقلامِ) صحيحةٌ نحويّاً والحقيقةُ أن لا معنى فيها؛ فالتعليل خاصٌ بالنحو ولم يكن مُختصاً بكلِّ فروعِ اللغة الأخرى[٦].

-نشأتهُ وأسبابهُ:

نشأ التعليل النحويّ نشأةً بسيطةً على يدِّ عبد الله بن أبي إسحاق مولى آل الحضرميّ (ت: ١١٧هـ)، الذي وصِفَ بأنّه ((هو أول من بَعج النحو، ومدَّ القياس، وشرح العلل))[٧]، ثمّ أكمل الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت: ١٧٠هـ)[٨] ما بدأه عبد الله بن أبي إسحاق، الذي استنبط من النحو علله ولم يسبقه لذلك سابقٌ[٩]، أمّا السبب الأساس لنشأة التعليل النحويّ في هذه الفترة هو ظهور الإسلام وحثَّ القرآن للتعلم والتدبر والتأويل، فكانتْ انطلاقة للبحث عن علَّة الظاهرة وعدم التسليم والاكتفاء بملاحظتها أو تصويرها.

لم تكن قواعد التعليل بنشأتها قد اكتملتْ بل كانتْ تعليلاتهم بحثاً عن عللٍ قد رُصدتْ لفهم أسباب الظاهرة اللغويّة والقاعدة النحويّة، ولم يكن عنصراً أساسياً بل كان عبارةً عن بعض الطرائف مدتِ النحويّين بمتعةٍ نفسيةٍ وذهنيةٍ، ولأنّ النحويّين قد شُغلوا في تلك الفترة بالقاعدة النحويّة وتقعيدها فلم يعتنوا بالتعليل النحويّ ذلك الاعتناء ولم تكن نشأته إلّا خدمةً للقاعدة النحويّة وتقعيدها؛ لذا لم يظهر التناقض بين التعليل النحويّ والقاعدة النحويّة في البداية الأولى للتعليل بل جاء مُواكباً لها ومبرراً ومُفسراً لصياغتها.

ونتيجة ذلك فقد اتسم التعليل في تلك المرحلة بخاصيّة التوافق مع القاعدة، ومثلما أنهم يجعلون القاعدة النحويّة في تلك الفترة هي مدار عملهم وغاية قصدهم فكانَ اعتمادهم على ذلك هو النصوص اللغوية المروي منها أو المبنيّ على المروي، فتميز تعليل تلك الفترة باحترام وتقديس تلك المرويات، فلأنّه جاء لخدمة القاعدة التي جعلتْ من النصوص اللغويّة مصدر مادتها؛ لذا لا نجد تناقض بين التعليل النحويّ وبين تلك المرويات، فكانت العلَّة النحويّة حينئذٍ تتسم بالوضوح وعدم التكلف وبعيدة عن الفلسفة وقريبة من روح اللغة،[١٠] ولأنّه بدائيّ النشأة فقد اتسم بالجزئية فلم يكن النحويّ في تلك الفترة مُهتماً بقضايا عامةٍ بل كان عليه أن يُعللَ تلك القضية بتعليلاتٍ جزئيةٍ غير موسعةٍ كأنّ يُعلل سبب رفع الفاعل أو نصب المفعول أو جرِّ المضاف دون جمع تلك التعليلات والوصول بها لعلّةٍ عامةٍ هي علّةُ العملِ[١١].

-أنواع العلل:

لعِلّلِ النحو ضروب ثلاث: علل تعليميّة وقياسيّة وجدليّة[١٢].

فالتعليميّةُ هي أنّنا نتعلمُ من بعض الكلام الذي سمعناه ونقيس عليه ما دونه نحو علةِ رفع "محمّد" في "محمدٌ شجاعٌ" فنقول رُفعَ لأنّه مبتدأ ابتدأ به الكلام، فقد حكمنا عليه برفع دون أن نسمعه بل قسناه على ما سمعنا وهو" زيدٌ مؤمنٌ" فربطنا علَّة رفع "محمد" الذي لم نسمعه بعِلّة رفع "زيدٌ" الذي سمعناه.

أمّا العلل القياسيّة: فجواب من قال: لِمَ أُعرب المضارع؟ هو لأنّه ضارع وشابه الاسم فقِيسَ إعراب الفعل المضارع بالاسم.

وأمّا العِلَّلُ الجدليّةُ: وهي العِلَّةُ التي تظهر بعد الحكم الأوّل وتكون مجادلةً، كأنّ يكون الجدل على الحكم السابق وهو قياس إعراب المضارع بالاسم، بأيّ جهةٍ شابه الفعل المضارع الاسم؟، أ بالاسم المعرب شابهه أم بالمبني؟، وإن شابهه بالمعرب لِمَ لا يُشابهه بالمبنيّ؟، والاسم المبنيّ صنف قائم بحاله أمّا المضارع المبنيّ هو جزءٌ من المعرب فكان من الأوْلى إن شابهه بالإعراب أن يُشابهه بالبناء.

-الْعِلَّةُ النحويّةُ عندَ ابنِ معصومِ المدنيّ:

نظراً للحُقْبةِ التي عاشَها فهي حقبةٌ متأخرةٌ قياساً لوضع قواعدِ النحوِ وأصولِه، فقد نهج منهج من سبقه من النحويّين الذين جعلوا العِلَّةَ والاحتجاج أساس عملهم، ولأنّ كتابه الحدائق الندّية كتابٌ جعله يعتمدُ التعليلَ والخلافَ لذا كان يلجأُ إليه لإثباتِ الحكمِ، ولأنّه كانَ مُعتمداً كُلَّ الشواهدِ فالتعليلُ عنده مُستمدَّاً من روح اللغة[١٣]، ومنهجه في ذلك هو تتابع العلل وتسلسها ودعوته إلى ترك الخلافات[١٤] والعلل العقيمة ومن ذلك قوله في اختلاف النحويّين أحركات الإعراب أسبق أم حركات البناء؟؛ إذ يقول: ((وهو خلاف لا ثمرة فيه))[١٥]، ويقول: ((وهو خلاف لا ثمرة له؛ إذ لا ينشأ عنه حكم نطقيّ))[١٦] فالخلاف النحويّ وتعدد الآراء عنده يجب أن تكون ثمرةً ووصولاً للحكم النحويّ، وكذلك دعوته إلى الاعتماد على الخلاف والاعتراض البنّاء وترك ما دونه وذلك في التميز بين "أجمعين" و "كلّ"؛ إذ ذكر بعضهم أنّ "أجمعين" لا يتحد فيها وقت الفعل بل معناها الذي يفترق عندهم عن "كلّ" التي يجتمع فيها الفعل والمعنى، فيذكر ابن معصوم هذا الخلاف بعدها يعترض عليهم بأنّه خلافٌ لا يُسْمِنُ ولا يُشبعُ؛ إذ يقول: ((وهذا التوجيه لا يُسْمِنُ ولا يُغني من جوع))[١٧].

ومن منهجه أنّه لا يستسغ التكلّف في إثبات الحكم النحويّ، ومثال ذلك عنده أنّه اعترض على الأعلم الشنتمريّ الذي يقول: ((رُكبا تركيبَ "خمسة عشر " ثم أُضيفا إلى "عديّ" كما قيل:" ما فعلت وقال الأعلم خمسةَ عشرَك" بفتحهما، وفيه تكلّف تركيب ثلاثة أشياء))[١٨]، واعترض على تكلّف بعض النحويّين بجوازهم تقدّم التمييز على عامله المتصرف اعتماداً على مسموع الشعر إذ يقول: ((والحقُّ أن تأويلَ كلّ ذلك تكلّفٌ؛ كيف وهم يبنون الحكم على أقل من ذلك، لكن لو قيل بجوازه في الشعر فقط لوروده فيه حسبُ كان إنصافاً))[١٩]، وطرقَ ابن معصوم أكثر العلل لإثبات الأحكام والقواعد النحويّة وأهم تلك العلل:

١-عِلّةُ خوف اللَّبس:

إنّ أصلَ الكلام ألفاظٌ لها معانٍ معيّنة وكلما كانتْ تلك الألفاظ بيّنةً واضحةً كانَ المعنى أصوب وأقرب للحقيقةِ لذا حرص العربيّ على إبانته للكلام، وجعل عِلّةَ خوف اللبس وكراهيته هدفاً للحصول على البيان والوضوح[٢٠]، ومثال ذلك عند ابن معصوم في عِلّةِ وجوب تقديم أحد الحالين خوف اللبس إن كان أفعل التفضيل عاملاً بهما؛ إذ يقول: ((ويستثنى من أفعل التفضيل ما إذا كان عاملاً في حالين لاسمين متّحدَي المعنى أو مختلِفَيْهِ، وإحداهما مفضّلة على الأخرى، فإنّه يجب تقديم الحال الفاصلة خوف اللَّبس كـ " هذا بسراً أطيب منه رطباً" و" زيد مفرداً أنفع من عمروٍ مُعاناً))[٢١].

٢-عِلّةُ المُشَابَهة:

هو حكم واحدٌ يُحْكَمُ به على المتشابهين وضعاً وهيئةً ومعنىً، ومن أمثلة ذلك عند ابن معصوم، في سبب عمل "أيّ" الموصولة دون أخواتها لأنّها أُضيفتْ لما بعدها والإضافة من خواص الأسماء لذا أُشبهتْ بإعرابها إلى الأسماء المعربة؛ إذ يقولُ: ((وإنمّا أُعربت دون أخواتها؛ لأنّ شبهها بالحرف في الافتقار إلى الجملة معارضٌ بلزومها الإضافة في المعنى، والإضافة من خواص الأسماء؛ فبقيت على مقتضى الأصل في الأسماء من الإعراب لسلامته من المعارض))[٢٢].

وجعلَ عِلّة المشابهة في ترجيح نصب "غير" في الاستثناء غير المفرغ الذي أشبهه في الحال التي لا تعرّف بالإضافة؛ إذ يقول: ((وقال الفارسي: على الحال من المستثنى منه وفيها معنى الاستثناء، وصحّ ذلك؛ لأنّ غيراً لا تتعرف بالإضافة؛ واختاره ابن مالك))[٢٣].

ومثال آخر لعِلّة الشبه بين الحكمين عنده في اختلاف النحويّين في سبب عمل المصدر فقيل لآنّه أشبه الفعل معنوياً فعمل عند بعضهم عمله؛ إذ يقول: ((اختلف في سبب إعمال المصدر عمل فعله؛ فقيل: لشبهه بالفعل معنىً من حيث كونه بتقدير " أن" والفعل))[٢٤].

٣-عِلّةُ كثرةِ الاستعمالِ:

وهي عِلّةٌ تستعمل لإثبات حكمٍ معينٍ[٢٥]، ومثال ذلك عنده في جواز حذف "أمّا" وتدل على وجودها لكثرة استعمالها محذوفةً؛ بقوله: ((قد تحذف "أمّا" لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى:﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُر ﴾[٢٦]و﴿ هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ ﴾[٢٧]))[٢٨].

٤-عِلّةُ الاستثقال:

هي عِلّةُ تسهيل الكلام من الاستثقال في عبارةٍ أو كلمةٍ أو دونهما[٢٩]، ومن أمثلةِ ذلك عند ابن معصوم من ضمن بعض الاحتمالات لسبب رفع "هذا" في قوله تعالى:﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾[٣٠]؛ إذ يقول: ((إنّه لمّا ثنى "هذا" اجتمع ألفان: ألف "هذا" وألف التثنية، فوجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين، فمن قدّر المحذوفة ألف "هذا" والباقية ألف التثنية قبلها في النصب والجرِّ ياءٌ، ومن قدّر العكس لم يغيّر الألف عن لفظها))[٣١].

وكانتْ لعِلّةِ الاستثقال لغرض التسهيل والتخفيف مكانةً في اسم الإشارة "هؤُلَاءِ" التي تلفظ بعض الأحيان عندهم بـ "هَوْلَاءِ"؛ إذ يذكر أنّها ليست لغة قومٍ بل حذف ألف "ها" التنبيه وقلب همزة "أُولاء"؛ إذ يقول: ((وأمّا قولهم "هَوْلاء" على وزن توراة كما قال[٣٢]:

تَجَلَّدْ لَا تَقُلْ هَوْلَاءِ هَذَا... بَكَى لمّا بَكَى أسفاً وَغَيْظا

فليس بلغة، بل هو تخفيف "هَؤلاء" بحذف ألف "ها" وقلب همزة "أُولاء" واواً))[٣٣].

٥-عِلّةُ الوجوب:

ومثال ذلك عنده في اشتراط عدم الفصل بين "لا" النافية للجنس ومنصوبها وإن فُصِلَ وجب رفعه لضعف عمل الأداة؛ إذ يقول: ((بأن لا يفصل بينها وبينه فاصل لضعفها في العمل، فلو فصل بينهما وبينه بَعُدَ عنها، فلا تقدر على العمل فيه؛ لأنّها عامل ضعيف؛ إذ هي فرع "أنّ"، و" إنّ" فرع الفعل فهي فرع الفرع))[٣٤].

٦-عِلّةُ النظير:

هو أن تُقاس عِلّة المعلول على نظير حكمٍ سابقٍ، ومثال ذلك عند ابن معصوم هو عِلّة تسمية الفعل المضارع مُضارعاً؛ لأنه نظير الأسماء المعربة؛ إذ يقول: ((وسمّي هذا الفعل مضارعاً، من المضارعة، وهي المشابهة؛ لمشابهته الاسم))[٣٥].

٧-عِلّةُ الاشتراك:

هو اشتراك معلولين بعلةٍ واحدةٍ، كاشتراك المنادى المفرد والنكرة المقصودة في عِلّةِ البناء لمشابهة حرف الخطاب الكاف عند ابن معصوم الذي يقول: ((لوقوعهما موقع الكاف الاسميّة المشابهة لفظاً ومعنىً لكاف الخطاب الحرفيّة وكونِهما مثلَها إفراداً وتعريفاً، وذلك لأنّ "يا زيدُ" مثلاً بمعنى أدعوك... وإنّما قلنا ذلك لأنّ الاسم يبنى لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنيّ))[٣٦].

المبحث الثاني: الخلاف النحويّ ومسوغاته عند ابن معصوم المدنيّ:

-نشأة الخلاف وأسبابه:

إنّ من أسباب رُقِي العقل البشريّ وتطور الشعوب هو الخلاف البنّاء وهي ميزةٌ من ميزاته وسمةٌ من سماته التي فرّقَتْهُ عن باقي المخلوقات.

أمّا الخلاف النحويّ فأنّه لم يظهر من دون الاعتماد على الخلافات الفقهية التي سبقته كما بيّن أبو بركات الأنباريّ (ت: ٥٧٧هـ) الذي يقولُ: ((فإن جماعة من الفقهاء المتأدّبين، والأدباء المتفقّهين، المشتغلين عليّ بعلم العربية،... سألوني أن ألخّص لهم كتاباً لطيفاً، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة؛ ليكون أول كتاب صُنّف في علم العربية على هذا الترتيب، وأُلِّف على هذا الأسلوب؛ لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف[٣٧]، ولا ألف عليه أحد من الخلف))[٣٨].

أمّا أسباب النشأة والتطور فكثيرة نُوجزها بما يأتي:

١-إنّ الدين الإسلامي والقرآن الكريم قد حثَّا العربَ والمسلمين على التفكّر والتأويل وعدم الانصياع للرأي دون قياسه وتفسيره، فصار العربي مفكراً ومفسراً ومؤولاً وناقداً، وكما أسلفنا أنّ أهل الفقه والتفسير كان لهم قصب السبق في ذلك فنهج النحويّون منهجهم في الخلاف، وكان أغلب النحويّين هم مفسرون فنهجوا في النحو ما نهجوه في التفسير والفقه.

٢-التفاوت في فهم واستنباط النحويّين للأحكام: فلكُلِّ نحويٍّ مكانةٌ ورؤيةٌ علميةٌ يختلف بها عن غيره، وله قدرةٌ على استنباط الأحكام وتحليلها مما يؤدي بذلك إلى اتساع الخلاف.

٣-تعدد المدارس النحويّة وتنوع مصادرها، أدى إلى تعدّد الآراء والخلافات في المسألة النحويّة الواحدة، وأحياناً تختلف الآراء داخل المدرسة الواحدة، ونتيجة تعدد المدارس النحويّة وآرائهم أدى لاتساع الخلاف.

٤-تعدد مصادر النحو والرواية واختلاف لغات القبائل فقد أدى ذلك إلى اتساع الخلاف وتطوره.

٥-كان للسياسة دور في نشأة وتطور الخلافات النحويّة وخير دليل على ذلك القضية الزنبوريّة.

٦-قد تكون العِلّةُ النحويّة غامضةً تحتاج لبعض التأويلات والتفسيرات وترجيح أيهما الأصوب، وهذه الترجيحات هي خلافات نحويّة.

٧-فبعد النشأة الأولى للخلاف صار خلافاً من أجل أن أخالف[٣٩].

-كتب الخلاف النحويّ:

لم يؤلف ابن معصوم كتابه "الحدائق الندّية" لغرض الخلاف النحويّ، ولم يكن عنوانه دالاً على الخلاف النحويّ بل كان شرحاً لـ "الفوائد الصمديّة" ولكنه يضمن ويأتي بآراء العلماء من وافق المصنِّف ومن خالفه، فنجده أحياناً يذكر الآراء دون أن يتبع أحدهما وتارةً يتبع أحد الآراء لعِلّةٍ ودليلٍ ومرةً يحسنُ ويجيدُ ويصحُ عنده أحد الآراء لعِلّةٍ أقوى يأتي بها قد غايرتْ من ذهب لذلك الرأي، ولأنّ ابن معصوم مُتأخرٌ مقارنةً بالنحو

وأصوله والخلاف وكتبه فقد أخذ من المؤلفات الخلافيّة جيدَها وترك ما دون ذلك، وقد أُلفت في الخلاف النحويّ كتبٌ عديدةٌ سنذكرُ بعضاً منها[٤٠]:

١-كتاب (المُهَذَّب) لأبي عليّ أحمد بن جعفر الدنيوريّ (ت:٢٨٩هـ)[٤١].

٢-كتاب (اختلاف النحويّين) لأحمد بن يحيى ثعلب (ت:٢٩١هـ)[٤٢].

٣-المسائل على مذاهب النحويّين ما اختلف فيه البصريون والكوفيون لمحمّد بن أحمد أبو الحسن بن كيسان (ت:٢٩٩هـ)[٤٣].

٤-كتاب (المُقنِع في اختلاف البصريّين والكوفيّين) لجعفر أحمد النحاس (ت:٣٣٨هـ)[٤٤].

٥-الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي بركات الأنباري (٥٧٧هـ)[٤٥].

٦-التبيين عن مذاهب النحويّين البصريّين والكوفيّين لأبي البقاء العكبريّ (ت:٦١٦هـ)[٤٦].

٧-كتاب (ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة)، الذي اختلف بمؤلفه فرُجِح أنّ الكتاب قد أُلِفَ بين سنة (٧٩٧هـ) وهي السنة التي قرأ بها تلاميذ الفيروز آبادي القاموس وسنة (٨٠٣هـ) وهي سنة وفاة الملك الأشرف، وقيل مؤلفه هو أحمد بن عبد اللطيف الشَّرجي الزبيدي وهو أحد تلاميذ الفيروز آبادي[٤٧] (ت:٨١٢هـ)[٤٨].

-أُسس الترجيح وقواعده عند ابن معصوم المدنيّ:

لم يتبع ابن معصوم منهجاً مشتتاً في اختياره وترجيحه لآراء النحويّين بل اعتمد على جملة من المبادئ والأصول والقواعد التي تقوي وتثبّت ما اتبعه وما ذهب إليه، ومن تلك الأصول والمبادئ أصل النقل والسماع، ومبدأ القياس، ومبدأ الإجماع وما اتّفقوا عليه، وأخيراً مبدأ الاستصحاب، وسنبيّن كُلَّ أصلٍ وكيف تعامل ابن معصوم مع تلك الأصول لإثبات الآراء التي اتبعها أو التي جادتْ وحسُنتْ عنده:

١-مبدأ النقل والسماع:

هو كُلُّ ما سُمِعَ ونُقل متواتراً بالنقل الصحيح وممن وَثِقَ بفصاحتهم، ومصادره عند النحويّين هو القرآن الكريم وما ثبت من أحاديث الرسول (ﷺ)، وما نُقِلَ من كلام العرب الفصحاء من قبل بعثته (ﷺ) شعراً ونثراً[٤٩] إلى ((أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين[٥٠]، نظما ونثرا))[٥١].

والكلام العربيّ المنقول على نوعين هما: النقل المتواتر والنقل الآحاد.

فأمّا النقل المتواتر هو كلام الله وما ثُبتَ من الحديث الشريف وما نُقل من الكلام العربيّ الفصيح، فتلك أدلةٌ نحويّة قطعيةٌ وشرط النقل والاستدلال فيه هو ألا يتساوى عدد المُتفقين عليه بعدد المكذبين به، ومنهم من اشترط أن يتواتر بنقله سبعون شخصاً، ومنهم من قلل العدد إلى الأربعين[٥٢].

أمّا شرطُ الآحاد لناقل اللغة عندهم هو نفس ما اشترطوه على ناقل الحديث الشريف، فأوجبوا العدالة فيه رجلاً كان أو اِمرأةً عبداً كان أو حراً، ومنهم من حدَّ النقل الآحاد أن يكون النقل اثنين عن اثنين حتى يتصل بالمنقول لأنّهم أشبهوا النقل بالشهادة، ورُدَّ ذلك الاشتراط عند بعضهم وعُدَّ غير صحيحٍ لأنّ النقل مبناه على المساهمة والمشاركة ولا نجد ذلك في الشهادة، والنقل يسمع من النساء على الانفراد مطلقاً ويُقبل منقول الذي يتصف بالعنعنة ولا نجد ذلك في الشهادة[٥٣].

-السماع والنقل عند ابن معصوم المدنيّ:

اللغة هي مجموعةُ ألفاظٍ ومصطلحاتٍ تكلمها مجموعةُ أناسٍ، وسمعها اللاحقُ من السابق، فلذا لا يمكن أن تُثبت لغةً أو تُرجّحُ رأياً دون الاعتماد على السماع، وهذا ما بيّنه ابن معصوم بقوله: ((وهو حسنٌ إن ساعفه السماع، وإلّا فلا عبرة به؛ إذ اللغة لا تثبت بالقياس))[٥٤].

وقد ذكرنا في باب الاستشهاد أنّه قد أكثر من الاستشهاد بآيات الذكر الحكيم ومن الشعر العربيّ الفصيح، ألّا أنّه جعل الضرورةَ الشعريّة عِلّةً بعدم الاستشهاد بأغلب الأشعار العربيّة ولم تجز عنده إثبات القاعدة النحويّة على ضرورةِ شاعرٍ بل لا يُقاس عليه، ومن ذلك عنده في امتناع تقديم الفاعل المتصل بضميرٍ

يعود على المفعول؛ لأنّ ذلك يلزم عود الضمير على المتأخر لفظاً ورتبةً؛ إذ يقول: ((إذ لو قدّم الفاعل وأخّر المفعول في ذلك للزم عود الضمير على متأخّر لفظاً ورتبةً، وذلك لا يجوز إلّا في الضرورة... قال ابن هشام في الأوضح: والصحيح جوازه في الشعر فقط، وهو الإنصاف؛ لأنّ ذلك إنّما ورد في الشعر، فلا يقاس عليه))[٥٥].

واعترض على من قدّم التمييز على عامله المتصرف وجعل الشعر استدلالاً وإثباتاً، فكان من الأوْلى عنده جواز التقديم في الشعر دون غيره؛ إذ يقول: ((والحقّ أنّ تأويلَ كلّ ذلك تكلّفٌ؛ كيف وَهُمْ يبنون الحكم على أقلّ من ذلك، لكن لو قيل بجوازه في الشعر فقط لوروده فيه حسبُ كان إنصافاً))[٥٦].

ولأنّ الحدائق الندية كتابٌ يغلبُ على طياتِه الخلاف النحويّ لذا اعتمد على السماع ومصادره وجعله مع بقية مسوغات الخلاف الأساس الذي يفند به رأياً أو يثبت به حجةً ودليل ذلك فقد أكثر من السماع وجوداً وعدداً فاستشهد بـ(١٤٥٣) موضعاً وشاهداً من القرآن الكريم و(٨٧٧) موضعاً من الشعر العربيّ و(٣٠) موضعاً من الحديث النبويّ.

وأمثلة اعتماده على السماع في ترجيح الآراء في الحدائق الندية كثيرةٌ سنذكرُ بعضاً منها:

وجعل السماع أداته التي يرجّح بها ويعترض فيها؛ فإن قلّ منقول ما سُمِعَ لم يُعتدّ باستدّلاله، لذا اعترض على رأي المبرّد في نصبه لـ "تيم" الأوّلى في نحو: "يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيّ" من باب حذف مضافها لدلالة الثاني عليه؛ إذ يقول: ((وقول المبرّد بأنّه من باب الحذف من الأوّل لدلالة الثاني عليه وهو قليل في كلامهم والأكثر عكسه))[٥٧].

وردَّ ترجيح من ذهب إلى إضافة فاعل "نِعْمَ وبِئْسَ" إلى ضمير عائد إلى معرّف بها وعلله بقلةِ ما سُمِع من المنقول لذا لا يقاسُ عليه؛ إذ يقول: ((أو مضافاً إلى ضمير عائد إلى معرّف بها كقوله[٥٨]:

* فَنِعْمَ أخو الهَيْجَا ونِعْمَ شَبَابُهَا *

والأصح أنّه لا يقاس عليه لقلّته))[٥٩].

و"كيفما" عنده لا يُجزمُ بها لعدم السماع بذلك، فقد رجّح ذلك اعتماداً على السماع؛ إذ يقول: ((وفي "كيفما" عدم الجزم بها؛ لعدم السماع بذلك، وأجاز الكوفيّون الجزم بها مطلقاً قياساً على غيرها))[٦٠].

واعتمد السماع في ترجيح رأي البصريّين على الكوفيّين في إعمال أيّ العاملين؛ إذ يقول: ((وتقول على إعمال الأوّل: ضَرَبَنِي وضَرَبْتُهُم قومُك، وعلى إعمال الثاني: ضربوني وضربتُ قومَك؛ هذا مذهب البصريّين... والصحيح ما ذهب إليه البصريّون بشهادة السماع))[٦١].

وعنده رفع المضارع بعد "إذن" التالية للواو أجود من نصبه لكثرة وروده في لسان العرب؛ إذ يقول: ((والرفع أجود وأكثر في لسان العرب، قال تعالى:﴿ وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[٦٢]، ﴿ فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾[٦٣]))[٦٤].

وإعمال "أن" التي تأتي بعد الظن عنده لكثرة المنصوب بعدها في لسان العرب؛ إذ يقول: ((وإعمالها إجراءً له على أصله، وهو الأرجح عقلاً ونقلاً؛ لأنّ التأويل خلاف الأصل، والأكثر في لسان العرب النصب بعده))[٦٥].

ولكثرة تردد السماع ومصطلحاته يتضح لنا مدى اعتماده النقل والسماع في الترجيح والإثبات ومن تلك المصطلحات: ((لعدم السماع))[٦٦]، ((وهما قولان واهمان يردهما السماع))[٦٧]، ((وادعّاء الشذوذ هنا باطلٌ؛ لأنّ هذا التركيب فصيح كثير الاستعمال))[٦٨].

ولم يكن عنده كُلُّ منقولٍ يُعتدُّ ويستدلُّ به فقد يكون شاذاً لا يُقاس عليه، ومثال ذلك عنده عندما يأتي الفاعل اسم إشارة متبوعاً؛ إذ يقول: ((قد يرد الفاعل اسم إشارة متبوعاً بذي اللام وعلماً ومضافاً إلى اسم الجلالة كقوله[٦٩]:

بئسَ هذا الحيُّ حَيًّا ناصرًا ... [ليتَ أَحياءَهُمُ فِيمَنْ هَلَكْ]

...وكلّ ذلك من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه))[٧٠].

٢-مبدأ الاستنباط والقياس:

هو عمليةٌ فكريّةٌ عقليةٌ يتمُّ بواسطته ربط المقيس على المقيس عليه لإثبات حكم معين[٧١]، فهو ((حمل غير المنقول على المنقول في حكمٍ لعِلّةٍ جامعةٍ، ففي عملية القياس أصل هو المنقول، وفرع هو غير المنقول، وعلة تجمع بينهما، وحكم يحكم به لغير المنقول بواسطة العلة))[٧٢]، فهو قياسُ كلامٍ غير منقولٍ على منقولٍ والعلةُ رابطهما لإثبات حكمٍ، وهو إلحاق أو تقدير الفرع بحكم الأصل[٧٣]، ولأهميته فقد صار النحو قياساً كما قيل: ((إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ))[٧٤].

-القياس عند ابن معصوم المدنيّ:

مثلما اعتمد ابن معصوم على السماع في تفنيد الآراء أو اتباع بعضها فلا مناط له من طرق باب القياس الذي اعتمده النحويّون الأوائل وسمّى بعضهم القياس نحوّاً، وعرفنا أنّ القياس له أركان أربعة أصل قد أُتّفق عليه وهو مقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وعِلّة جامعة، وحكم مستنبط[٧٥]، فيجب أن يكون المقيس عليه متّفق عليه لذا اعترض ابن معصوم على المصنِّف الذي قاس عدم جواز دخول "إذا" على الجمل الاسميّة في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾[٧٦] بعدم جواز دخول "إِنْ" عليها في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[٧٧]، وعِلّةُ اعتراضه أنّ المقيسَ عليه وهو عدم جواز دخول "إِنْ" غير متفقٍ عليه فكيف حصل القياس؟ ؛ إذ يقول: ((وفي هذا القياس نظر؛ لأنّ شرط المقيس عليه أن يكون متّفقاً عليه عند الخصمين، وليس هو هنا كذلك؛ لأنّ الأخفش والكوفيّين لم يوافقوا على أنّ "أحد" في الآية متعيّن أن يكون فاعلاً بفعل محذوف بل يجيزون ابتدائيّته؛ لأنّ "إِنْ" الشرطيّة لا تختصّ عندهم بالأفعال كما قاله غير واحد))[٧٨]، فلم يتحقق أحد الأركان وهي العِلّةُ الجامعة بين المقيس عليه والمقيس.

ومن علامات الأسماء دخول حرف الجرِّ عليها واختصاصها بالإضافة؛ لذا قاس ابن معصوم "كم" بالأسماء لاتّصافها بهما؛ إذ أركان القياس الأربعة قد تحققتْ؛ فالأصل هي الأسماء والفرع هنا "كم" والعِلّةُ الجامعةُ هي دخول حرف الجرِّ عليها والإضافة إليها والحكم النحويّ المستنبط من القياس هو اسميّة "كم"؛ إذ يقول: ((والدليل على اسميّتها دخول حرف الجرّ عليهما...، والإضافة إليهما))[٧٩].

واثبتَ ابن معصوم فعلية "عسى" معتمداً على قياسها بالأفعال والعِلّةُ الجامعة بينهما هي اتّصالها بضمائر الرفع البارزة وتاء التأنيث الساكنة وهي من علامات الأفعال؛ إذ يقول: ((القول بفعليّة "عسى" مطلقاً هو ما عليه الجمهور... والصحيح الأوّل، لاتّصال ضماير الرفع البارزة وتاء التأنيث الساكنة بها، وذلك من آيات الفعل))[٨٠].

وقاس نصب "غير" في الاستثناء غير المُفرغ بنصب الحال والعِلّةُ الجامعة بينهما أنّ "غير" لا تتعرّف بالإضافة كالحال الذي لا يتعرّف بها؛ إذ يقول: ((واختلف في ناصبها إذا وقعت منصوبةً في غير تفريغ ... وقال الفارسيّ: على الحال من المستثنى منه وفيها معنى الاستثناء، وصحّ ذلك؛ لأنّ غيراً لا تتعرّف بالإضافة))[٨١].

واثبت اسميّة "ال " الداخلة على الصفة المحضة من اسم الفاعل أو المفعول نحو قوله تعالى:﴿ فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا * فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا ﴾[٨٢]، والعِلّةُ الجامعة بينهما عود الضمير عليها، ولا يجوز أن تُؤوَّل مع صلتها بالمصدر؛ إذ يقول: ((ما تقرّر من أنّ "ال " المذكورة موصول اسميّ هو الأصحّ، وليست موصولاً حرفيّاً خلافاً للمازنيّ لعود الضمير عليها في نحو:" قد أفلح المتّقي ربَّهُ"، ولأنّها لا تُؤوَّل مع صلتها بالمصدر))[٨٣].

٣-مبدأ الإجماع وما اتّفقوا عليه:

هو اتّفاق النحويّين وما اجمعوا عليه من غير مخالفته للسماع أو القياس، فتكون حجته أضعف من حجج السماع والقياس[٨٤].

إنّ الخلاف النحويّ ثمرةٌ من ثمار تحرر الفكر العربيّ بعد نزول القرآن الكريم الذي دعا إلى التأول والتفكّر إلا أنّنا نلاحظ حجةِ إجماع النحويّين على شيءٍ ولم يجز خرقه أو تقديس بعض الآراء سيجعل العمل بالنحو عامةً وبالخلاف خاصةً كإطلاق الصوت وسمعُ صداه بل لا نتقدم خطوةً إلا إذا عدنا خطواتٍ إلى الخلف، ومن ذلك اعتراض بعضهم على مخالفة المبرّد لسيبويه وأصحابه والكوفيّين بجواز تقديم خبر "ليس" عليها كما بيّن ابن جنّيّ ذلك بقوله: ((يقال له: إجازة هذا مذهب سيبويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا، والكوفيّين أيضًا معنا. فإذا كانت إجازة ذلك مذهبًا للكافة من البلدين وجب عليك –يا أبا العباس–أن تنفر عن خلافه، وتستوحش منه، ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه))[٨٥]، نعم قد تكون بعض الاعتراضات على وجوب الالتزام بمبدأ الإجماع لها مكانتها، ومن ذلك اعتراض ابن معصوم على المصنِّف في إطلاقه الإجماع والاتّفاق في "التاء" التي تكون عنده حرف خطابٍ في ضمائر الرفع المنفصلة كـ "أنت" و "أنتما"؛ إذ يقول: ((والعجب من المصنِّف كيف ينقل الوفاق هنا وأكثر كتب القوم ناطقة بالخلاف))[٨٦].

٤–مبدأ استصحاب الحال:

هو دليل استصحاب أصل إن غاب النقل عنه، فهو دليلٌ نحويٌ مُعتبرٌ ولكنّه من أضعف الأدلة النحويّة، فيجوز الاستغناء عنه إن وجدَ دليل غيره[٨٧].

وقد اعتمد ابن معصوم على دليل الاستصحاب كما اعتمد على بقية الأدلةِ لإثبات الأحكام أو تفنيد الآراء أو اتباع أحدهما، ومثال ذلك عنده أنّه اعتمد على استصحاب الأصل في ردّه مذهب الأخفش الذي جعل "إذ" في تركيب "حينئذٍ" مُعربةً وجرّها جرّ إعراب إضافتها إلى الجملة؛ إذ يقول: ((وهو مردود بأنّه قد سبق لـ "إذ" حكم البناء، والأصل استصحابه حتى يقوم دليل على إعرابه، وبأنّ العرب قد بنت الظرف المضاف لـ "إذ"، ولا علّة لبنائه إلّا كونه مضافاً لمبنيّ، فلو كانت الكسرة إعراباً لم يجز بناء الظرف، وبأنّهم قالوا: "

يومئذاً" بفتح الذال منوناً، ولو كان معرباً لم يجز فتحه؛ لأنّه مضاف إليه، فدّل على أنّه مبنيّ مَرَّةً على الكسر لالتقاء الساكنين وهو الغالب، ومَرَّةً [٨٨]على الفتح طلباً للتخفيف))[٨٩].

وقد اعترض بعض النحويّين على جماعة من الأُصوليّين في استصحابهم معنى "إنّ" للإثبات و "ما" للنفي في تركيب "إنّما" التي تُفيد الحصر، ودليل اعتراض النحويّين هو أن "إنّ" ليست للإثبات بل للتوكيد والتوكيد يصح للمنفي كما يصح للمثبت، فقد دفع العلامة التفتازاني هذا التهويل واتبعه ابن معصوم موضحاً بقوله: ((وتوضيحه أنّ الأُصوليّين لم يريدوا أنّ كلّ واحدٍ من الحرفين أعني "إنّ" و "ما" باقٍ حال التركيب على معناه الأصليّ ليتّجه عليهم ما ذكرتموه، بل هو بيانُ مناسبةٍ لتضمّن "إنّما" معنى النفي والإثبات، فإنّ المفردين لمّا كان أحدهما حالّ الانفراد بمعنى الإثبات، والآخر بمعنى النفي ناسب ذلك أن يضمّن المركّب منهما معنى النفي والإثبات معاً))[٩٠]، فاتباع ابن معصوم لما وضحه التفتازاني هو أنّ استصحاب أصل معنى المفردين وتركّب منهما تركيب يناسب المعنيّين المتضادين من نفي وإثباتٍ، فحال تركيب "إنّما" منهما حال الوليد الهجيّن الذي يلد من أبوين مختلفين ومتضادين فيجمع صفاتهما معاً.

الخاتمة:

ومن أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث:

١-جعل ابن معصوم السماع والنقل الصحيح المبدأ والأساس الرصين؛ إذ أكثر من إيراد الشواهد بأنواعها لإثبات قاعدة ما أو تفنيد مذهبٍ وترجيح رأي، فكان ما استشهد به ابن معصوم من القرآن الكريم في الحدائق النّديّة قاربتْ من (١٤٥٣) موضعاً وشاهداً، ولأنّه جعل شرط الاستشهاد النقل الصحيح ورواية نقل الشعر اثبت من غيرها؛ لذا جعل نسبة ما استشهد من الشعر في المرتبة الثانيّة بعد القرآن الكريم؛ إذ قارب بحوالي (٨٧٧) موضعاً وشاهداً، فقد تكون تلك الشواهد مكررة.

٢–كان ابن معصوم يميلُ للإيجاز غير المُخَلِّ إلَّا أنّه أضاف بعض المسائل النحويّة الأساسية في أربعةِ مواضعٍ قد أهملها المصنِّف.

٣–لم يتبع ابن معصوم مذهباً نحويّا بعينه ولم يكُنْ مُتعصباً لواحد دون الآخر، بل جمع بين المذاهب ودليل ذلك أنّه اتّفق مع البصريّين بجملةِ مسائلٍ خلافيّةٍ ونراه مُتفقاً مع الكوفيّين في مسائلٍ أُخر، نعم قد أكثر في اتباعه للرأي البصريّ وهو طبيعيٌّ لأنّه اتبع المصنِّف كثيراً في ترجيحاته النحويّة والمصنِّف بصريُّ الهوى والاتباع.

٤–كان ابن معصوم شديد الالتزام بإرجاع الرأي النحويّ إلى صاحبه في ترجيحات الآراء النحويّة أو تفنيدها؛ لذا لم يذكر الإجماع لقضية ما في المسائل الخلافيّة كثيراً ولم يُصنف الخلافات النحويّة في أغلب الأحيان إلى بصريٍّ وكوفيٍّ كما صنفه أكثر منْ سبقه في الخلاف النحويّ، فإن حصل إجمال نحاة مدرسة معينة ذكر الإجماع وإن شذَّ أحدهم برأيه لم يطلق الإجماع، بل ذكر رأي المدرسة واستثنى منه الرأي المُخالف.

٥–ومن منهجه أنّه لا يستسغ التكلّف في إثبات الحكم النحويّ، ومثال ذلك عنده أنّه اعترض على الأعلم الشنتمريّ الذي جعل تركيب "يا تيم تيم عدي" كتركيب "خمسة عشر" وعدَّه ابن معصوم تكلفاً، وكذلك اعترض على تكلّف بعض النحويّين بجوازهم تقدّم التمييز على عامله المتصرف اعتماداً على مسموع الشعر.

٦–لم ينتهج ابن معصوم في ترجيح الآراء أو تفنيدها منهجاً مبعثراً مُشتتاً، بل سار بمنهجٍ قويمٍ ثابتٍ جاعلاً أُسس الترجيح من سماعٍ وقياسٍ واستصحابٍ للحال وإجماعِ النحويّين سبيله لذلك.

الهوامش:

١ – الصحاح، مادّة(علل): ٥/ ١٧٧٣، ولسان العرب، مادّة (علل)١١/ ٤٦٨.

٢ – الكليات للكفويّ: ٤٣٩.

٣ – ظ: نظريّة التعليل في النحو العربيّ بين القدماء والمحدثين للدكتور حسن الملخ: ١٨٢.

٤ – ظ: شرح المفصّل لابن يعيش (شرح المقدّمة): ١/ ٥١.

٥ – ظ: نظريّة التعليل في النحو العربيّ بين القدماء والمحدثين للدكتور حسن الملخ: ٣٠.

٦ –ظ: نظريّة التعليل في النحو الغربيّ: ١٨٢، ١٨٤.

٧ – ظ: طبقات النحويّين واللغويّين للزبيدي الأندلسيّ الأشبيليّ: ٣١، والتعليل النحويّ عند أبي حيّان من خلال كتابه (تذكرة النحاة)، (رسالة ماجستير): ١٦.

٨ – وقيل تُوفي سنة (١٧٥هـ): طبقات النحويّين واللغويّين: ٥١.

٩ –ظ: طبقات النحويّين واللغويّين: ٤٧، وإنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين أبو الحسن عليّ بن يوسف القفطيّ: ١/ ٣٧٧، وأصول التفكير النحويّ، د: عليّ أبو المكارم: ١٥٢.

١٠ –ظ: التعليل النحويّ عند أبي حيّان من خلال كتابه (تذكرة النحاة)، (رسالة ماجستير): ٢٢.

١١ – ظ: أصول التفكير النحويّ، د: عليّ أبو المكارم: ١٥٣–١٥٤–١٥٥.

١٢ – ظ: الاقتراح في أصول النحو للسيوطيّ، طبعة البيروتي: ١١١–١١٢.

١٣ – ظ: التعليل النحويّ عند أبي حيان من خلال كتابه (تذكرة النحاة)، (رسالة ماجستير): ٢٥.

١٥ – الحدائق الندية: ١/ ٢٢١.

١٦ – م. ن: ٢/ ٢٧٨.

١٧ – م. ن: ٢/ ١٤٢.

١٨ – م. ن.

١٩– م. ن: ١/ ٥٢٥.

٢٠ –ظ: علل النحو لأبي الحسن محمّد الورّاق: ٥٩.

٢١ – الحدائق الندية: ١/ ٥١٧.

٢٢ – م. ن: ٢/ ٥٩٥.

٢٣ – م. ن: ١/ ٦٥٣.

٢٤ – م. ن: ٢/ ١٧٤.

٢٥ – ظ: علل النحو لأبي حسن الورّاق: ٦١.

٢٦ – المدّثّر:٣–٥.

٢٧ – ص: من آية ٥٨.

٢٨ – الحدائق النديّة: ٢/ ٥٨٣.

٢٩ – ظ: علل النحو لأبي الحسن الورّاق: ٦٣.

٣٠ – طه: من آية ٦٣.

٣١ – الحدائق النديّة: ٢/ ٢٨.

٣٢ – البيت بلا نسبة في شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٧٧، والبحر المحيط لأبي حيّان: ١/ ٢٢٣.

٣٣ – الحدائق النديّة: ٢/ ٣٠.

٣٤ – م. ن: ١/ ٤١٤.

٣٥ – م. ن: ١/ ١٩٢.

٣٦ – م. ن: ١/ ٦٨٩.

٣٧ – ذكر محقق كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف في هامش الصفحة أنّ التاريخ قد ذكر لنا أنّ النحاس (ت: ٣٣٨هـ) ألف كتاباً في اختلاف البصريّين والكوفيّين سماه (المبهج) وتمَّ تأليفه قبل ولادة المؤلف بـ (١٦٥) عاماً، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧.

٣٨ – الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧، ظ: منهج ابن الأنباري في الاحتجاج من خلال كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)، (رسالة ماجستير): ٢٧.

٣٩ – ظ: منهج ابن لأنباري في الاحتجاج: ٢٨.

٤٠ – ظ: مقدمة التبيين عن مذاهب النحويّين البصري: ٧٨–٧٩، ومنهج ابن الأنباريّ: ٣٢.

٤١ – ظ: بغية الوعاة: ١/ ٣٠١.

٤٢ –ظ: م. ن ١/ ٣٩٧.

٤٣ –ظ: م. ن: ١/ ١٩.

٤٤ –ظ: م. ن: ١/ ٣٦٢.

٤٥ –ظ: منهج ابن الأنباري: ٧٠.

٤٦ –ظ: بغية الوعاة: ٢/ ٣٨.

٤٧ – ظ: مقدّمة محقق كتاب (ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة): ٧.

٤٨ –ظ: بغية الوعاة: ١/ ٣٣٠.

٤٩ –ظ: الاقتراح في أصول النحو للسيوطيّ: ٣٩، والإغراب في جدل الإعراب لمع الأدلة في أصول النحو: ٨١، وأسس ترجيحات البعلي النحويّة في كتابه الفاخر في شرح جمل عبد القاهر (رسالة ماجستير): ١٥.

٥٠ – (المُوَلَّد: المُحْدَثُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَمِنْهُ المُوَلَّدُونَ مِنَ الشُّعَرَاءِ إنما سُمُّوا بِذَلِكَ لِحُدُوثِهِمْ)، لسان العرب: ٣/ ٤٧٠.

٥١ – الاقتراح في أصول النحو للسيوطيّ: ٣٩.

٥٢ – ظ: الإغراب في جدل الإعراب لمع الأدلة في أصول النحو: ٨٣–٨٤.

٥٣ – ظ: م. ن: ٨٥–٨٦.

٥٤ – الحدائق النديّة: ١/ ١٩١.

٥٥ – م. ن: ١/ ٢٩٨–٢٩٩.

٥٦ – م. ن: ١/ ٥٢٥.

٥٧ – م. ن: ١/ ٧٠٥–٧٠٦.

٥٨ – البيت بلا نسبة في ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٤٨، وخزانة الأدب: ٩/ ٤١٦، وحاشية الصبان: ٣/ ٤٠.

٥٩ – الحدائق النديّة: ٢/ ٣٤٣.

٦٠ – م. ن: ٢/ ٣٢٣.

٦١ – م. ن: ٢/ ٣٩٦، ٣٩٨.

٦٢ – الإسراء: من الآية ٧٦.

٦٣ – النساء: من الآية ٥٣.

٦٤ – الحدائق الندية: ٢/ ٢٩٢–٢٩٣.

٦٥ – م. ن: ٢/ ٢٨٨.

٦٦ – م. ن: ٢/ ٤٥٣.

٦٧ – م. ن: ٢/ ٤٨٦.

٦٨ – م. ن: ٢/ ٥١٧.

٦٩ – البيت بلا نسبة في همع الهوامع: ٣/ ٣٥، وارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٥٣، والتذييل والتكميل لأبي حيّان: ١٠/ ١٢٦، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش: ٥/ ٢٥٦٣.

٧٠– الحدائق الندية: ٢/ ٣٤٤.

٧١– ظ: الإغراب في جدل الإعراب لمع الأدلة لأبي بركات الأنباريّ: ٩٣، وتوجيه اللمع لابن الخباز: ٤٠.

٧٢ – توجيه اللمع لأحمد بن الحسين بن الخباز: ٤٠.

٧٣ – ظ: الإغراب في جدل الإعراب: ٩٣.

٧٤ – البيت للكسائيّ النحويّ الكوفيّ في توجيه اللمع: ٤١، وفي هامش ضياء السالك إلى أوضح المسالك لمحمد النجار: ١/ ١٥٧، وتكملته [وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعْ].

٧٥ –ظ: الاقتراح في أصول النحو: ٨١.

٧٦ –الانشقاق: ١.

٧٧ – التوبة: من الآية ٦.

٧٨ – الحدائق الندية: ٢/ ٥٥١–٥٥٢.

٧٩ – م. ن: ٢/ ٦٤١.

٨٠ – م. ن: ١/ ٤٢٤.

٨١ – م. ن: ١/ ٦٥٣.

٨٢ – العاديات: ٣، ٤.

٨٣ – الحدائق الندية: ٢/ ٥٤.

٨٤ –ظ: الاقتراح في أصول النحو: ٧٣.

٨٥ – الخصائص لابن جنّي: ١/ ١٨٩–١٩٠.

٨٦ – الحدائق الندية: ٢/ ٥٢١–٥٢٢.

٨٧ – ظ: الإغراب في جدل الإعراب: ١٤١–١٤٢، والاقتراح في أصول النحو: ١٣٦.

٨٩ – الحدائق الندية: ١/ ٥٤١.

٩٠ – م. ن: ١/ ٣٧٩–٣٨٠.

المصادر والمراجع:

*القرآن الكريم.

*ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، المؤلف سراج الدين أبو عبد الله، عبد اللطيف بن أبي بكر أحمد الشَّرجي، الزبيديّ، اليماني (ت: ٨٠٢هـ).

*الإغراب في جَدل الإعراب لُمَع الأدّلة في أصول النحو، المؤلف: أبو البركات عبد الرّحمن كمال الدين بن محمّد الأنباريّ (ت: ٥٧٧هـ)، قدم له وحققه سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ–١٩٥٧م.

*إنباه الرواة على أنباه النحاة، المؤلف: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٤٦هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي –القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ –١٩٨٢م.

*الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، الناشر: المكتبة العصرية الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

* الاقتراح في أصول النحو، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، الناشر: دار البيروتي، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧هـ -٢٠٠٦ م.

*ارتشاف الضرب من لسان العرب، لمؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨ م.

*أصول التفكير النحويّ، المؤلف: عليّ أبو المكارم، الطبعة الأولى، القاهرة: دار غريب لسنة ٢٠٠٦م.

*الأصول في النحو، المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

*البحر المحيط في التفسير، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

*بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية -لبنان / صيدا.

* التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٩٨٦م.

*التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، المؤلف: أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي

الناشر: دار القلم -دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.

* توجيه اللمع، المؤلف: أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، أصل الكتاب: رسالة دكتوراه -كلية اللغة العربية جامعة الأزهر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة -جمهورية مصر العربية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ -٢٠٠٧ م.

* حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ)،

الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.

* الحدائقُ النّديّة في شرح الفوائد الصمديّة، المؤلف: السيد عليّ خان المدنيّ (ت: ١١٢٠هـ)، حققه وعلّق عليه السيّد حسيّن الخاتميّ–السيّد عليّ الخاتميّ، مؤسسة دار الهجرة، الطبعة الثانيّة، مطبعة سرور–قم.

* خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨هـ –١٩٩٧م.

* الخصائص، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جنّيّ (ت: ٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

* شرح المفصل للزمخشري، المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ –٢٠٠١ م.

* شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة –جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

*الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين –بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ –١٩٨٧ م.

* ضياء السالك إلى أوضح المسالك، المؤلف: محمد عبد العزيز النجار، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ٢٠٠١م.

* طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب ٥٠)، المؤلف: محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت: ٣٧٩هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الثانية الناشر: دار المعارف.

* علل النحو، المؤلف: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ)، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد –الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ –١٩٩٩م.

* الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت: ١٠٩٤هـ)، المحقق: عدنان درويش –محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة –بيروت.

* لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي (ت: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر –بيروت، الطبعة: الثالثة –١٤١٤ هـ.

* نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، المؤلف: الدكتور حسن خميس سعيد الملخ، النشر: عمان–دار الشروق، الطبعة الأول ى٢٠٠٠م.

–الرسائل الجامعية:

* أُسس ترجيحات البعلي النحوية في كتابه الفاخر في شرح جمل عبد القاهر (رسالة ماجستير)، إعداد الطالبة: رحمة بنت بخيت تويم القثامي، إشراف الدكتور: شريف عبد الكريم النجار ١٤٣٢.–١٤٣٣هـ.

* التعليل النحوي عند أبي حيان من كتابه "تذكرة النحاة"، (رسالة ماجستير)، إعداد الباحثة: زينب النور عبد الرحمن النور، إشراف الدكتور: عليّ جمعة عثمان، العام الجامعي: ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م.

* منهج ابن الحاجب ومذهبه النحوي من خلال كتابه "الكافية" (رسالة ماجستير)، إعداد الطالبة: إخلاص نصر الريح حسين، إشراف الدكتور: علي جمعة عثمان، ١٤٣٦هـ–٢٠٠٥م.